



نادي دبي للصحافة يطلق الإصدار الثاني لتقرير «الإعلام العربي»



حضور إعلامي حاشد واكب إطلاق التقرير

الإصدار الثاني لتقرير «نظرة على الإعلام العربي»:

فرص نمو متميزة للقطاع الإعلامي الإقليمي رغم التباطؤ الاقتصادي العالمي

دبي - نادي دبي للصحافة

كشفت تقرير نظرة على الإعلام العربي 2008-2012 في نسخته الثانية والأخيرة بشأن واقع وأفاق الإعلام العربي، أن التطورات في مجال الإعلام الرقمي، وظهور الإنترنت ذات النطاق العريض وتلفزيون الهاتف المتحرك تمثل فرص نمو مهمة للشركات الإعلامية في العالم العربي. ومع ذلك، فإن النقص النسبي في إمكانيات الوصول إلى خدمات النطاق العريض ذات الأجر المعقولة في أنحاء المنطقة، وغياب إحصاءات موثوقة لقياس استجابة الجمهور للإعلام المطبوع والمرئي، والمسموع في معظم وسائل الإعلام الإقليمية، يحد من مستويات النمو والثقة بالقطاع الإعلامي.

ويغطي تقرير نظرة على الإعلام العربي، الذي أصدره أمس (الثلاثاء) نادي دبي للصحافة بالتعاون مع شركة برايس ووتر هاوس كوبرز، تحت عنوان «تعاون من أجل النمو»، 12 دولة عربية. ويركز التقرير الذي تم إعداده بدعم من مدينة دبي للإعلام، ومدينة دبي للاستوديوهات، والمنطقة العالمية للإنتاج الإعلامي، على تأثير الاتجاهات الإعلامية العالمية على وسائل الإعلام في العالم العربي. ويتضمن توقعات بشأن عائدات الإعلانات في كل دولة على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وفي تعليقه على التقرير تقول رئيسة نادي دبي للصحافة منى المري: «نحن فخورون بإطلاق الإصدار الثاني من تقرير نظرة على الإعلام العربي الذي بات يحظى بمكانة راسخة كدليل مرجعي متميز بشأن الإعلام في العالم العربي. ويمثل التقرير مصدراً مهماً للمعلومات بشأن التطورات الدولية والإقليمية التي تهم كل من يعمل في قطاع الإعلام العربي من الصحافيين، ومديري الشركات الإعلامية، وصانعي القرار الحكومي، والهيئات التنظيمية والقانونية، والمستثمرين، وشركات التكنولوجيا». وبدوور قال الشريك المسؤول عن الوحدة الدولية

النطاق العريض وتلفزيون الهاتف المتحرك من أكثر الوسائل المفضلة للحصول على الأخبار والمحتوى الترفيهي في المستقبل للجيل الجديد من المستهلكين في معظم أنحاء العالم العربي. وحدد التقرير عاملين رئيسيين للحصول على الفوائد التي تمثلها هذه الفرصة، يتجسد العامل الأول في الاستثمار في الخدمات عريضة النطاق بأسعار معقولة، والخدمات المتعلقة بالربط بشبكة الإنترنت العالمية والتي لا تتوفر حالياً في معظم أنحاء المنطقة. أما العامل الثاني فيمكن في تطوير آليات قياس أعداد الجمهور، وأشار التقرير إلى أن عدم وجود بيانات دقيقة بشأن أعداد الجمهور في الوقت الحالي يقلل من ثقة المعلن بشأن فعالية العمل الاعلاني، وبالتالي تخفيض رغبتهم في الإنفاق على الإعلانات.

وتطلعت المدير التنفيذي لنادي دبي للصحافة مريم بن فهد إلى ضرورة التقات صنع القرار إلى أهمية الاستثمار في مجال النطاق العريض والربط العالمي بشبكة الإنترنت عبر اتخاذ سلسلة من الخطوات المناسبة لتشجيع وتسهيل الاستثمار. وقالت: «يُقدم تقرير (نظرة على الإعلام العربي 2008-2012) صورة دقيقة بقدر المستطاع لواقع المسيرة المتنامية لواقع الإعلام العربي، ورغم وجود العديد من التحديات الكبيرة أمامنا بسبب الأزمة المالية، إلا أن الرسالة التي يقدمها التقرير تؤكد معرفتنا بوجود التحديات دون إهمال الفرص المتوفرة والعقبات القائمة التي يجب العمل على تجاوزها».

يذكر أن الطبعة الثانية من «نظرة على الإعلام العربي» تعد أحدث تقارير الوحدة الدولية للإعلام والترفيه في شركة برايس ووتر هاوس كوبرز، وتتكامل مع التقرير السنوي العالمي الذي تعدده الشركة بشأن توقعات وسائل الإعلام والترفيه، في طبعته الجديدة التي ستصدر في شهر يونيو / حزيران 2009.

والموزعة للمحتوى، ومشغلي الإنترنت عريض النطاق، والمعلنين، ومزودي خدمات التكنولوجيا، والمستثمرين، وصناع القرار الحكوميين، والهيئات التنظيمية. والأمز متروك لنا نحن العاملين في هذا القطاع لضمان تطوير بيئة عمل ملائمة لتحقيق النمو المستقبلي».

ولم يذكر التقرير أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة تؤثر في الشرق الأوسط وجميع مناطق العالم الأخرى، وهي تترك آثارها على كافة قطاعات الاقتصاد بما فيها الإعلام. وفي وقت لم تتضح فيه بعد التأثيرات الدقيقة للأزمة العالمية على قطاع الإعلام، فإن تباطؤ الاقتصاد العالمي سيؤثر بالتأكيد على عائدات الإعلانات، وخاصة نتيجة انخفاض النمو في قطاع العقارات الذي ساهم بنسبة عالية من الإنفاق الاعلاني في المنطقة خلال السنوات الأخيرة.

ويتوقع أن يرتفع إجمالي عائدات الإعلانات عبر الدول التي شملها التقرير بمعدلات نمو سنوي مركب تتراوح بين 5 - 25 في المئة بالقيمة الاسمية خلال الفترة من 2008 - 2012. ويشمل هذا تأثير التضخم والنمو الحقيقي على حد سواء، كما يأخذ بالاعتبار انخفاض النمو الحقيقي نتيجة التباطؤ الاقتصادي الراهن.

ومن المتوقع أن تشهد كل جوانب القطاع معدلات نمو كبيرة خلال فترة قصيرة، وخاصة في ظل ما تشهده الإعلانات الخارجية «مثل اللوحات الاعلانية الطرقيّة» من نمو كبير في معظم الأسواق. كما يتوقع أن يشهد الإعلان الإلكتروني في المنطقة معدلات نمو كبيرة مرتفعاً عن مستواه الحالي المنخفض، وخاصة في الدول التي فتحت أسواقها أمام شركات الاتصالات. ويعد مجال عمل شركات الإعلانات الإلكترونية وتوفير المحتوى الإلكتروني لأجهزة الهاتف المتحركة من أكثر الفرص المتميزة في المنطقة، ويرجع أن الإنترنت ذات

المستهلكين ممن تتراوح أعمارهم بين 15-25 أهمية خاصة بسبب ارتفاع نسبة الشباب في معظم أنحاء المنطقة.

وتوفر هذه التطورات فرصاً هائلة وبعض التحديات أمام شركات الإعلام التقليدي من صحف وتلفزيونات ومحطات إذاعية، فضلاً عن شركات الإعلام الجديد المتخصصة بإنتاج وتوزيع الإعلام الرقمي. كما تؤثر هذه التطورات على مشغلي شبكات النطاق العريض، وصانعي السياسات الحكومية، والهيئات التنظيمية والقانونية للقطاع. ويمثل أحد القيود الرئيسية التي تمنع تطوير الإعلام الرقمي في المنطقة حتى الآن، في الافتقار إلى خدمات النطاق العريض ذات الجودة العالية والأسعار المعقولة في معظم أسواق المنطقة، الأمر الذي يشر إلى الدور الهام للتكنولوجيا النقلة مع ظهور الهاتف النقال بسرعة كوسيلة منافسة للوصول إلى محتوى الإنترنت ذات النطاق العريض. وقد تجسد النمو في التكنولوجيا النقلة عبر انتشار مواقع الأخبار والشؤون الراهنة التي تعتمد على مدخلات من «الصحفيين المواطنين» الذين يقومون بتحميل المعلومات مباشرة من هواتفهم النقلة ذات الكاميرا إلى غرف الأخبار في التلفزيون، أو محطات الكبيل في العديد من دول المنطقة.

من جانبها أشارت الرئيس التنفيذي لمجمعات تيكوم للأعمال أمينة الرستمانى إلى أن «التقرير توقعات متفائلة لقطاع الإعلام. وفي حال تمت معالجة القضايا المرتبطة بالوصول إلى خدمات الإنترنت عريض النطاق وعمليات قياس رأي الجمهور بشكل ملائم، فإن القطاع الإعلامي سيتمكن من الحصول على قيمة كبيرة خلال السنوات الخمس المقبلة. إلا أن ذلك يتطلب تعاوناً وثيقاً والتزاماً قوياً من قبل جميع المشاركين في توفير المحتوى وسلسلة التوزيع بما في ذلك المؤسسات الإعلامية، والشركات المالكة

إعمار «نهر البارد» قريباً وبيروت تبسط نفوذها في المخيمات

بيروت - أ.ف.ب

تدشن خلال الأسابيع المقبلة عملية إعمار مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين الذي يراه له أن يكون «مخيماً نموذجياً» من حيث البناء وخضوعه لسيادة الدولة اللبنانية، في خطوة ستكون في حال تنفيذها الأولى من نوعها في لبنان.

وقال مستشار لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني المكلفة رسمياً بملف العلاقات اللبنانية الفلسطينية زياد الصايغ «ينتهي أول قسم من إزالة الركام في أوائل فبراير / شباط، ونضع الحجر الأساس في الأسبوع الثاني أو الثالث من الشهر لنبدأ المرحلة الأولى من الإعمار».

الدولة اللبنانية، مضيفاً أن «كل المخيمات تقع تحت سيادة الدولة اللبنانية، والأمن الذاتي ناتج عن مرحلة سابقة ويستمر في انتظار نتائج الحوار مع الجانب اللبناني». ويمنع الجيش دخول المدنيين إلى القسم القديم خلال مرحلة رفع الانقاض بسبب خطر وجود قنابل وألغام. ويفترض الحصول على انونات لدخول المخيم، وهذا ينطبق على السكان العائدين (حوالي 13 ألفاً) إلى القسم الجديد حيث بدأت أعمال ترميم تتوالها بمعظمها جمعيات أهلية ومنظمات غير حكومية بتمويل من المفوضية الأوروبية. وكان عدد سكان المخيم قبل النزوح 37 ألفاً.

وقال رئيس لجنة نازحي مخيم نهر البارد عثمان بدر إن كل العائلات التي عادت أو لم تعد تعاني «ظروفاً غريبة في المسوية»، مشيراً إلى أن نسبة البطالة تصل إلى 67 في المئة، وأبدى مدير مشروع إعمار نهر البارد في الأونروا تشاؤماً هيجنز تفهمه «لشكاوى الناس الذين يعيشون في ظروف سيئة وسيستمررون كذلك لبعض الوقت ما يجعل صبرهم ينفد». وعن التمويل، يقر هيجنز «بالحاجة إلى موارد إضافية»، مضيفاً «لدينا ما يكفي للمرحلة الأولى. وفي حال لم نحصل في منتصف هذا العام على المزيد، قد يتأخر المشروع».

ودعت الأونروا إلى جمع 450 مليون دولار لإعادة بناء مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة التي تضررت أيضاً نتيجة معارك وجود مخفر للدرك في نهر البارد، كرمز لسيادة

من المخيم». وشهد الصايغ على أن «لا مساومة على القرارات السيادية»، مشيراً إلى أن المخطط يشمل أيضاً وجود مركز للجيش ومخفر للشرطة (الدرك) داخل المخيم. وذكر أن الهدف من القاعدة «ليس التضيق، بل مراقبة كل الشواطئ الشمالية وضبط التهريب عبر البحر»، والمخفر هو لتأمين سيادة القانون وحماية الفلسطينيين». وأوضح أن المخطط الذي ستؤولي تنفيذه الأونروا يشمل مساكن وبنى تحتية ومراكز صحية ومدارس (...) ونوعية البناء والطرق».

وأشار إلى صدور قرار عن مجلس الوزراء باستملاك أراضي المخيم في مايو 2008، أي دفع تعويضات لأصحابها مقابل استملاكها، على أن تصدر قريبا المراسيم التنفيذية لكل قطعة أرض. وستستغرق عملية الإعمار حوالي ثلاث سنوات. ويبلغ عدد المخيمات الفلسطينية في لبنان 12، وتعاني كلها من الفقر ومن غياب شبه تام للخدمات والبنى التحتية. وهي ليست خاضعة للشرعية اللبنانية. وألقى مجلس النواب اللبناني العام 1987 اتفاق القاهرة الموقع في 1969 بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية والذي يحظر دخول الجيش اللبناني إلى المخيمات. وأكد نائب السفير الفلسطيني في لبنان كمال مدحت لفرانس برس أنه «تم الاتفاق على وجود مخفر للدرك في نهر البارد، كرمز لسيادة

وأضاف: «إن المخيم الواقع في شمال لبنان سيكون نموذجياً يؤمن للفلسطينيين حداً أدنى من الحياة الكريمة ويقع تحت سيادة الدولة». ويبدأ قبل ثلاثة أشهر العمل في إزالة الانقاض من المخيم الذي شهد معارك عنيفة من مايو / أيار إلى سبتمبر / أيلول 2007 بين تنظيم فتح الإسلام المتطرف والجيش اللبناني تسببت بتدمير قسم كبير منه، ولا سيما ما يعرف بالمخيم القديم. كما أدت إلى مقتل حوالي 400 شخص.

والمخيم القديم هو المساحة التي استقر عليها اللاجئون الفلسطينيون لدى إنشاء المخيم في 1949، وقد توسعت في وقت لاحق لتشمل مساحة إضافية تعرف بالمخيم الجديد. وأوضح الصايغ «إن مخطط الإعمار هو نتيجة شراكة بين وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) ممثلة المجتمع الدولي، والدولة اللبنانية كون الإعمار يتم على أرضها ووفق قوانينها، والسلطة الفلسطينية الممثل الشرعي للفلسطينيين». وبلحظ المخطط بناء قاعدة بحرية على شاطئ نهر البارد، ما أثار غضب سكان المخيم الذين وقعوا عرضة احتجاج بحجة أن القاعدة «تقطع مساحات» وتقع قرب مدارس و فوق ملعب لكرة القدم، وتساهم في فرض «طوق» على المخيم.

إلا أن رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني السفير خليل مكاوي أكد الجمعة أن القاعدة «لن تقوم على أي شبر من أراضي المخيم، إنما على ردميات من انقاض سترفع



مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين ينتظر معاول الإعمار

سكان المخيم: مرور الزمن يزيد المأساة والشكوك

ورداً على سؤال عن التعويضات ومخطط الإعمار القادم عودة الأمور إلى سابق عهدها، تجيب أنها لا تصدق الوعود ورحمة الله أفضل من الجميع».

إلا أن عمها محمد عطية (75 عاماً) التاجر الكبير والعاطل عن العمل حالياً، كما يقول، لا يكتم غيظه. ويقول لوكالة فرانس برس «لو كانوا يريدون إعمار المخيم، لما دمروه أصلاً، مضيفاً انه بالكاد حصل على مساعدات «لا تتجاوز آلاف الدولارات لترميم منزله وشراء بعض التجهيزات للدكان، بينما خسارتي تتجاوز المليون دولار».

بعد انتهاء المعارك في سبتمبر / أيلول 2007، لم تجد ابسام شيئاً. وتقول «عدنا إلى الصفر». وتتابع وهي تشير إلى مستودعات بدت عليها آثار الحريق «كننا نلعب بالمال في السابق، نملك مستودعات وخزانات ضخمة للزيت ونحرق رقم أعمال في اليوم الواحد بعشرات آلاف الدولارات. أما اليوم، فنعيش كلنا من موارد دكان صغير».

وتشرح أن أبناءها الشباب يعملون بتقطع في أعمال بناء وترميم داخل المخيم مع جمعيات أهلية تستخدم أبناء المخيم على أن يعمل كل منهم شهراً ثم يترك المجال لغيره.

لا تزال ابسام غنيم (45 عاماً) تتذكر كل تفاصيل اليوم الذي اضطرت فيه للخروج من منزلها في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في مايو / أيار 2007 «من دون أوراق ثبوتية، من دون ذهب أو مال، وحافية القدمين».

وتروي متأثرة «اعتقدنا أن الأمر سينتهي خلال يوم أو يومين. انتقلت مع أولادي وأحفادي (أكثر من أربعين شخصاً) بالمالس التي علينا فقط من منزلنا في المخيم الجديد حيث بدأت المعارك إلى المخيم القديم». وتضيف «في اليوم السابع والعشرين من المعارك، خرجنا من المخيم». ولدى عودتها